فاتف وقائمة الاتحاد الاوربي للقائمة السوداء لغسل الأموال

د. عبد القادر ورسمه غالب

قبل أيام أصدر الاتحاد الأوربي قراراً بإضافة دولا جديدة للقائمة السوداء للدول التي يرون أنها تتهاون في مجابهة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لعدم التعاون الكافي مع دول الاتحاد الأوربي أو عدم الشفافية الكافية في هذا الخصوص، أو لغير هذا وذاك من الأسباب. ومن بين هذه الدول نجد المملكة السعودية ونيجريا وبنما وغيرها من المناطق التابعة لأمريكا. وهذا القرار أثار عدة تساؤلات وانتقادات خاصة في ما يتعلق بالسعودية. فماذا ستعمل "فاتف" وما هو رد فعلها حيال هذه الموقف الأوربي الذي جاء، كما يقولون، بعد تعرض العديد من البنوك الأوربية لهزات صادمة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ونتساءل هنا ماذا ستفعل مجموعة ال "فاتف، وكلمة "فاتف" هي اختصار ل " مجموعة العمل المالي"، وهي منظمة حكومية دولية مقرها باريس (شبيهة لحد ما بمنظمة الإنتربول) ولكنها متخصصة فقط في محاربة جرائم غسل الاموال وتمويل الإرهاب. ونشاطها دولي لمحاربة هذه الجرائم الحديثة على نطاق العالم، وتقوم بمساعدة الدول في هذا الخصوص وكذلك متابعة نشاط كل دولة واعداد تقارير بمدى جهدها واهتمامها بمحاربة الجرائم داخليا وكذلك التعاون الفني اللصيق مع بقية دول العالم لأن هذه الجرائم ذات طابع دولي وتنتقل كالبرق بين أطراف المعمورة وتستوطن في الأماكن الرخوة الصالحة للتوالد والانتشار. ومن أعمال "فاتف" إصدار قوائم تشمل الدول ذات التشريعات غير الكافية، والدول غير المتعاونة وكذلك قائمة تسمى "دول القائمة السوداء" ولكل من هذه القوائم تبعاته والتزاماته. ولذا نتساءل ماذا سيكون موقف "فاتف" من القائمة الجديدة التي أصدرها الاتحاد الاوربي؟، وهل قام الاتحاد بالتنسيق أو التشاور مع "فاتف" قبل اصدار القائمة؟ وما انعكاسات هذا التصرف على الدول المذكورة وعلى الشركات الأوربية التي تتعامل معها بالبيع والشراء؟

هناك بالطبع تأثير سلبي وضار بالدول التي يتم تضمينها في "القائمة السوداء" خاصة وأن سمعة المدرجين بالقائمة ستتضرر سلبا في التعامل على مستوى العالم، إضافة إلى أنه سيعقد وربما يقود أيضا لإيقاف العلاقات المالية والبنكية مع دول الاتحاد الأوروبي، وهي دول مهمة جدا وذات أهمية قصوى من جميع النواحي التجارية والاقتصادية والمصرفية وحتى الاستراتيجية. ويجب على بنوك الاتحاد الأوربي إجراء فحص إضافي على المدفوعات

المتعلقة بالدول والمناطق المدرجة في القائمة السوداء. مع العلم أن القائمة التي تصدر من الاتحاد الأوربي توسعت جدا لأنها كانت تحوي ١٦ دولة والآن تشمل ٢٣ دولة وإقليم. ووفق النظام الأوربي، هناك فترة زمنية يجب على الدول في الاتحاد الاوربي الموافقة على القائمة التي أعدتها سكرتارية الاتحاد الأوربي أو عدم الموافقة عليها وبالتالي رفضها إذا لم توافق عليها الأغلبية. والجميع يترقب ما سيحدث، وعلى الدول التي تم ضمها أخيرا، وتهمنا السعودية، التحرك سريعا لتوضيح موقفها لكل الدول الأوربية على حدة حتى تكون علي بيّنة من الأمر قبل الموافقة أو عدم الموافقة على قرار سكرتارية الاتحاد الأوربي.

ومن الجدير بالذكر، أن بريطانيا وألمانيا وفرنسا وغيرهم غير مرتاحين للقرار، وخاصة بريطانيا التي أعربت بشدة عن عدم موافقتها علي ضم السعودية للقائمة، إضافة إلى أنها قالت: إن القائمة الجديدة الصادرة من الاتحاد الأوربي ستربك الدول نظرا لوجود التعارض بين القائمة الجديدة وقائمة "فاتف" التي تتبعها كل الدول الأوربية في الوقت الحاضر. والموقف البريطاني، كما يتضح، يؤيد قائمة "فاتف" ويدعو للالتزام بها وعدم خلق بلبلة أو إرباك حول تطبيق الأسس العالمية المتبعة لمحاربة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وهناك من ينتقد قرار الاتحاد الأوربي ويقول إن القائمة لم تدرج عدة دول ضالعة في فضائح غسل أموال في أوروبا، وأن أكبر ماكينات غسل الأموال ما زالت تعمل ليل نهار دون حسيب أو رقيب حتى من داخل أوربا نفسها ولا يسألها أحد بالرغم من أنها معروفة. ودفاع الاتحاد الأوربي أن هناك العديد من الدول تحت الدراسة وجمع المعلومات للقرار النهائي بشأنها.

لا أعلم حتى الآن، ما هو موقف منظمة "فاتف"؟ وماذا ستفعل حيال هذه التطورات الأوربية؟، وهل ستعمل على تعديلها أو تأخيرها أو غير ذلك؟ أم ستصمت وتترك الأمر يخرج عن يدها لجهات أخرى ربما تتكاثر مع مرور الزمن ناهيك عن تعارض وتضارب المصالح.

إن أمر مكافحة جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من الأمور الهامة التي يجب قياسها بمقياس فني مهني قانوني منضبط وقفل الباب للتدخلات التي ربما تكون لأغراض خارج الاختصاص "ألترا فايرس".

نأمل ذلك وندعو لاتخاذ كل الاحتياطات القانونية الضرورية لمنع وكبح جماح الجريمة ومن يقفون خلفها.